



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

دراسات | 14 تشرين الأول / أكتوبر، 2020

النقاش حول مسودة التعديل الدستوري في الجزائر

مقاربة من منظور الإعلام والاتصال

مريم ضربان

مريم ضربان

باحثة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2019

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

- 1 مقدمة
- 2 تحول الفضاء العمومي
- 5 المواطن والنقاش حول تعديل الدستور: أيّ دور؟
- 8 طبيعة النقاش ومضامينه
- 13 هل يسمح الفضاء الافتراضي بنقاش عمومي بديل؟
- 16 خاتمة
- 18 المراجع

مقدمة

تُقدّم هذه الدراسة قراءة تحليلية في النقاش الجاري في الجزائر بشأن مسودة تعديل دستور البلاد من خلال منظور علوم الإعلام والاتصال، وتستلهم حزمة من المفاهيم التي تطورت في سياق مقارنة الدولة بوصفها لاعباً لأدوار اتصالية عديدة ناقشها باستفاضة ميشال لو نات Michel le Net؛ أبرزها الدولة الناصحة L'état conseille، والدولة المُعلِّمة L'état informateur، والدولة المُشهِرة L'état publicitaire، فضلاً عن الدولة المحفّزة Catalyst State عند مانويل كاستلز⁽¹⁾، وهي أدوار برزت وأخذت تتطور في إطار بيئة افتراضية متزايدة الانتشار، أفقيّاً وعموديّاً. وما من شك في أنّ تفشّي جائحة فيروس «كورونا» أدّى إلى تعزيز هذا الانتشار. من جهة أخرى، إذ تسعى الدراسة إلى البحث في موقع المواطن من هذا النقاش، فهي تستند، في هذا السياق، إلى التمييز الشائع في أدبيات الاتصال العمومي بين ما إذا كانت الدولة تتعامل مع المواطن بوصفه مواطناً «فاعلاً»، أو «جمهوراً»، أو مجرد «مستهلك» للقيم التي تصنعها مؤسسات الدولة وتروّج لها/ أو تفرضها في الفضاء العمومي.

تنطلق الدراسة من الحاجة إلى فهم أنماط التداول (في الاتجاهين) بين المواطن والدولة، سواء تم ذلك عبر «الانتخاب والاستفتاء» أو عبر «قنوات الإعلام والاتصال السياسي»، والتي يُفترض أن تفضي إلى تداول حر للأفكار ناتج من تنشئة سياسية – وفي الوقت نفسه منتج لها - تعكس الإنجازات التي حققتها حراك 22 فيفري (شباط/ فبراير) الشعبي، المتمثلة أساساً في إقدام المواطن القادر على التعبير عن رأيه في ممارساته اليومية، والمشاركة في القرار العمومي، خاصة حينما يتعلق الأمر بقضايا صياغة الدستور الجديد بوصفه وثيقة تعاقدية، فضلاً عن قضايا السياسات المحلية التي تمسُّ مباشرة الحياة اليومية للفرد، وقضايا الهوية الوطنية التي تمسُّه في قيمه.

تعرف الجزائر نقاشاً حول تعديل الدستور، يمكن وصفه بأنه متعدد الأفضية Spheres والأطراف والرهانات. وتعود بدايات هذا النقاش إلى فترة سابقة لنشر مسودة التعديل في 7 أيار/ مايو 2020، حيث بدأ النقاش بوعودٍ خلال الحملة الانتخابية الرئاسية 12 كانون الأول/ ديسمبر 2019، كما اقترن بدعوات من الرأي العام نفسه. وينطوي هذا النقاش على جملة من الأفضية، منها التقليدي والافتراضي، وربما يُعدُّ انخراط مؤسسة رئاسة الجمهورية في هذا النقاش الأخير أحد أبرز تطورات النقاش الراهن.

يكمن الرهان الأساسي، في هذا النقاش العمومي، في تفعيل دور المواطن في العملية السياسية، قبل الاستفتاء الشعبي بشأن التعديل الدستوري لاحقاً. ويُعدُّ تفعيل هذا الدور جزءاً من تكريس الحق الفردي في الاعتراف بالرأي والتعبير عنه ضمن الحاجة إلى التشاركية المرئية، غير أنّ هذا الحق (الفردي) لن يتجسد إلا بتعزيز فعل الاتصال الحكومي، وقد بادرت رئاسة الجمهورية إلى إرسال برقيات لطلب المشاركة من مختلف الأحزاب السياسية وفواعل المجتمع المدني والفعاليات الأكاديمية. يأتي الإعلان عن مسودة الدستور والترؤيخ لها مع ظروف الحجر الصحي بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا، ما يجعل النقاش العمومي بشأنها غير تقليدي من حيث الأفضية وأنماط التداول العمومي. أمّا سؤال هذه الدراسة فهو متعلّق بأجندة النقاش، وأطرافه، والأفضية التي يجري تداولها.

تنقسم الدراسة أربعة أقسام. يوفر القسم الأول مقدمة مفاهيمية نظرية في التحولات التي يعرفها الفضاء العمومي بفضل الانتشار الواسع للشبكات الافتراضية ووسائل التواصل الجديدة. أما القسم الثاني

1 يوظف كاستلز المصطلح الكيميائي Catalyse، وهو عبارة عن "مادة كيميائية محفزة على تسريع التفاعل بين المكونات من دون أن تتدخل هي في العملية التفاعلية"، في توليد مفهوم الدولة المحفزة Catalyst، أي الدولة التي توظف التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتفاعلها والإنترنت حافزاً للمنظمات في تحقيق أهدافها. ينظر:

Manuel Castells & Gustavo Cardoso (eds.), *The Network Society: From Knowledge to Policy* (Washington, DC: Johns Hopkins Center for Transatlantic Relations, 2005).

فيناقش دور المواطن في النقاش العمومي بشأن مسودة تعديل الدستور الجزائري. في حين يسعى القسم الثالث إلى فحص طبيعة هذا النقاش ومضامينه. ثم يحاول القسم الرابع الإجابة عن سؤال، هو: هل يسمح الفضاء الافتراضي بنقاش سياسي عمومي بديل في ظل الإفراط في إضفاء الطبيعة الإعلامية على مسارات هذا النقاش؟

تحول الفضاء العمومي

يتعرض الفضاء العمومي، بفضل الانتشار الواسع للشبكات الافتراضية، إلى توتر متزايد بين الأيديولوجيا والميديولوجيا، وهو ما يساهم - على نحو أو آخر - في تشيئته، وإفراغه من وظيفته المتعالية. فالفضاء العمومي، اليوم، يتحول - بسبب التوظيف المتزايد للتقنية وانعكاساتها على أجيال الميديا التقليدية ووسائلها وغاياتها وأنواعها - إلى نوع من العلاقات العامة المعممة Relations publiques généralisées كما يسميها برنار مياج⁽²⁾، حيث يتفسخ الخيط الرفيع بين الفضاء العمومي والخاص من حيث نوع الحدود، وبين الفضاء العمومي السياسي ونظيره الاجتماعي من حيث الموضوع، وبين الفاعل المُطَّلِع - كما في حالة النقاشات العمومية - ونقيضه الاجتراري السطحي؛ ما يؤدي إلى تراجع قيمة الشأن العام وججابه في أفضية باتت مائعة جدًا.

تقوم أطروحة يورغن هابرماس على فكرة وجود فضاءٍ (مادي وافتراضي) ولحمةٍ اجتماعيةٍ تتشكل من مجموعة من الذوات، وتجتمع لمناقشة قضايا الشأن العام أو المصلحة المشتركة. وتتشكل هذه الجماعة من مجتمع سياسي يتواصل ديمقراطيًا على نحو يخلو من أي هيمنة غير هيمنة الحجة، وهدفها التشاور المؤسس على الأخلاقيات والحق في الكلام والفعل بخصوص قضايا مطروحة علنًا⁽³⁾. وفي ظل هذا النقاش العقلاني، يتشكل الرأي العام والإرادة السياسية العامة للمواطن، على نحو يُحقِّقُ أفقًا للتفاهم، ثم الوصول إلى إجماع عقلي يقوم على الحجة والبرهان⁽⁴⁾، وهو ما يعرف بالاتصال الخلاق La communication créative، الذي يقوم على نبذ الأفكار المسبقة تجاه الطرف الآخر والثقة بأن ما يقوله مهم، فضلًا عن الاحترام والتقدير المتبادلين، وافتراض أن العملية التداورية تنتج تفاهمًا وتوافقًا⁽⁵⁾. من جهةٍ أخرى، ينطوي النقاش العقلاني على عنصر الحجاج الذي يتوقف على طبيعة المتحاورين وإتقان تقنيات الإقناع المتغيرة، وذلك بحسب المتكلم وثقافته ومقامه، وبحسب السياق أيضًا، فهو تعاقُدٌ لغويٌّ ثقافي واجتماعي وحضاري، بعيدًا عن العنف الإقناعي/الإقناع العنيف⁽⁶⁾. وهنا لاحظ هابرماس طبيعة العلاقة بين اللغة والهوية من خلال تحوُّل التداول من الكفاية اللغوية إلى الكفاية التواصلية⁽⁷⁾.

يقوم الإجماع العقلي على «إرادة عامة، عاقلة، دافعا الوصول إلى الحقيقة»، وركزتها توفّر فرص متساوية للنقاش، وهذا ما وفرته التكنولوجيا، من خلال سهولة تبادل الآراء وإدارة «الحوار» والتحيين والآنية وتعديل الرأي بعد الحوار (التعليق والتعقيب والمشاركة). غير أن وسائل التواصل الاجتماعي أوجدت أشكالاً

2 Bernard Miège, "l'espace public: Au-delà de la sphère politique," *Hermès*, no. 17 - 18 (1995), p. 54.

3 Jurgen Habermas, "L'espace public, 30 ans après," *Quaderni*, no. 18, Les espaces publics (Automne 1992), pp. 164 - 165.

4 عزام أبو الحمام وابتسام حمديني، "الحوار والحجاج في الفضاء الافتراضي"، في: **الفضاء العمومي ومواقع شبكات التواصل الاجتماعي: التشظي وإعادة قراءة المفهوم**، أشغال ملتقى دولي، مخبر استخدامات وتلقي المنتجات الإعلامية والثقافية في الجزائر، جامعة الجزائر 3 (وهران: جامعة أحمد بن بلة، 2017)، ص 155.

5 ياسين بوللوي، "الحوار البيئي والتأسيس للحوار مع الآخر: بحث في أسباب تعطيل آلية الحوار في المنظومة الفكرية العربية الإسلامية"، مجلة **فكر ومجتمع**، العدد 12 (2013)، ص 254.

6 أبو الحمام وحمديني، ص 157.

7 الناصر عبد اللاوي، **الهوية والتواصلية في تفكير هابرماس** (بيروت: دار الفارابي، 2012)، ص 130-131، 192.

تواصلية رمزية ولغوية تختلف عن الحجاج الذي انزلق إلى العصبية⁽⁸⁾. وهو ما يصفه عبد الوهاب المسيري بالحدث ما بعد اللغوية التي تعتبر اللغة وسيلة لإنتاج الحقيقة، بدلاً من معرفتها، قائمة على آليات خطابية تفرضا عوالم متحررة من المعيارية والرقابة وواقع تحكمه الأحادية، في حين فرض النشر الإلكتروني واقعاً تحت رحمة التعددية المفضية إلى التشتت والفوضى والتشظي.

الحقيقة أن هذه الآليات الخطابية إن مرت عبر وسيط إعلامي ينتهج أسلوب التمثيل الإعلامي للأحداث، فإنه سيتحول إلى أداة أيديولوجية، خاصة أن وولتون - عندما أراد توصيف الفضاء الإعلامي العمومي - ربط وساطة الفعل السياسي بالألمة La mediatization؛ أي إنه جعل الفضاء العمومي مرئياً⁽⁹⁾، لأن وسائل الإعلام التقليدية - خاصة الرسمية منها - غالباً ما تحتل الفضاء العمومي وتوظفه كقناة لنقل مخرجاتها للتداول تارةً، وللمعالجة بالتضخيم تارةً أخرى⁽¹⁰⁾. وكرد فعلٍ بديل تجاه هذه الوصاية الأبوية على الإعلام وغيره من مستويات الوساطة السياسية بين «الدولة والشعب»، من مجتمع مدني وأحزاب وحركات جمعوية، تلمح شكلٌ يمكن تسميته «الفضاء العمومي الموازي»، فهو جماهيري غير نخبوي، وتواصل غير دعائي، وذو علاقات أفقية لا عمودية⁽¹¹⁾، ثم إن «[طبيعته الافتراضية] لا تعني عدم واقعيته»⁽¹²⁾ ما دامت الآثار حقيقية، وهو ما جعل المشبك الجزائري (مستعمل الشبكات) يتمثله قبلةً للرأي، في تعبير عن تنصله من أدوار الإعلام والمجتمع المدني المحسوب في مخياله السياسي على النظام السياسي واستقالة بناه وظيفياً، وذلك نحو أفضية كرسيت ميلاداً مرحلة جديدة من التشارك تتمحور حول «الذات/ الأنا»، سماها كاستلز «الاتصال الذاتي الجماهيري»، لخلق فضاء مشترك، لا عمومي⁽¹³⁾. وقد أدخل هذا التخبط في الأدوار والغايات الفضاء العمومي قلقَ التحيين والالتباس؛ وظيفاً، وتوظيفاً.

ترفض نانسي فرايزر ما تعتبره البعد البرجوازي بوصفه تكويناً مورفولوجياً للطبيعة السياسية للفضاء العمومي، وقد أعادت مفهمته ليتحول إلى فضاء عمومي معلوم - أو ما تسميه «الفضاء ما بعد البرجوازي»⁽¹⁴⁾ post-bourgeoise - ينطوي على توسيع الفضاء ونقله من عموديته الاختزالية إلى أفقيته وتشاركيته وتفاعليته بين فئاتٍ واسعة، بوصفه قنوات تواصلية أسهمت في توسيع المشاركة السياسية وتنمية الوعي بحقوق المواطن السياسي والمواطن المثقف وواجبات كل منهما. فبعد أن كان الفضاء العمومي مقتصرًا على النخبة، صارت ثمة، الآن، دعوة إلى التحول نحو فضاء عمومي عامي يتيح للنخب المهمشة والمغمورة فُرصاً للتداول في قضايا الشأن العام، بوصفها فواعل جديدة تؤدي دورها فيه وتنتج خطاباً ناقداً - وبدلياً أيضاً - لما ينتجه المفكر التقليدي والسياسي والمثقف⁽¹⁵⁾. وقد أطلق أوسكار نيغت على ذلك اسم «الفضاء العمومي المعارض البروليتاري [الطرفي/ الهامشي]»، في مقابل «البرجوازي المركزي»⁽¹⁶⁾، ليعبر عن مدى

8 أبو الحمام ومحمديني، ص 157 - 158.

9 نصر الدين لعياضي، "المجال العمومي و'الميديا': محاولة تفكيك علاقة ملتبسة"، مدونة نصر الدين لعياضي، شوهده في 2020/8/19، في: <https://bit.ly/32lmBxp>

10 مانويل كاستلز، **شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت**، ترجمة هايدي عبد اللطيف (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 135.

11 الصادق الحمامي، "المشهد الثوري الافتراضي: نحو مقارنة للأصول التواصلية للثورة التونسية" في: **ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي** (الدوحة/ بيروت: المركز للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 193.

12 بيار ليفي، **عالمنا الافتراضي ما هو؟ وما علاقته بالواقع؟** ترجمة رياض الكحال (المنامة: هيئة البحرين للثقافة والآثار)، ص 15.

13 مانويل كاستلز، **سلطة الاتصال**، ترجمة محمد حرفوش (القاهرة: المركز العربي للترجمة، 2014)، ص 92.

14 Nancy Fraser, "Repenser la sphère publique: Une contribution à la critique De la démocratie telle Qu'elle existe réellement," Extrait de Habermas and the Public Sphere, Muriel Valenta (trans.) *Hermès*, no. 31 (2001), p. 194.

15 أبو الحمام ومحمديني، ص 153 - 154.

16 Oskar Negt, *L'espace public oppositionnel* Alexander Neumann (Paris: Éditions Payot & Rivages, 2007), p. 19.

نضج المجتمع المدني وحضور المصلحة العامة في الفضاء السياسي العمومي، وعن الاهتمام بالشؤون السياسية والاجتماعية في أفضية النقاش والحوار الافتراضية⁽¹⁷⁾.

يشي التاريخ الاجتماعي لوسائل الاتصال بوجود علاقة عكسية ومعقدة ومتآكلة بين التقدم التقني لوسائل الإعلام والاتصال وعلاقة المثقف بالجمهور؛ إذ أدى الانتشار الواسع للوسائل الجديدة إلى تحرر الجمهور - نسبياً - من وصاية المثقف وممارساته النخبوية، حيث قوّض رجل الوسائل النظام المعرفي الإقطاعي وتحرر من الخضوع لقيم المؤسسات، فصارت الجماهير منتجة للوعي والمعنى⁽¹⁸⁾، وأصبحت تمارس الاتصال الجماهيري الذاتي، مستفيدة مما يسميه دومينك وولتون ثلاثية «السرعة، والحرية، والتفاعلية»⁽¹⁹⁾.

ويُعد أكسل هونيث من أبرز الذين انتبهوا لهذه الأهمية في إشراك فواعل جديدة في الفضاء العمومي، فقد اشتغل بنقد مشروع هابرماس التواصل الذي يقتصر على الفعل اللغوي والحجاج، والذي يُهمل فكرة أن إقصاء بعض الفئات من النقاش من شأنه أن يخلق صراعاً من أجل الاعتراف بها، وأنه سينعكس سلبياً على النقاش وأخلاقياته وقضاياها السياسية والاجتماعية. لذلك، يدعو هونيث إلى إقحام أشكال الاعتراف بحق الآخر كعلاقة حقوقية تراعي تحقيق الحريات قانونياً على منحنى بينذاتي intersubjectif: «حقي وواجبك والعكس، وبالتساوي»؛ إذ يولد تعميم العلاقة القانونية بالحقوق حالة «احترام للذات» le respect de soi، تجنباً لآراء حق الآخر وحرمانه من حقوقه المشروعة مؤسساتياً وبنوياً بسبب الإفراط في التركيز على الواجب أو اختلال التساوي بين الحق والواجب، وهنا يجري تقويض المسؤولية الأخلاقية عبر التهميش والإقصاء من المنظور التفاعلي التشاركي، ذلك أن الفضاء العمومي اليوم هو فضاء الحق في تداول الرأي ومرئيته visibilité العمومية كما ينادي بذلك أوليفي فورول Olivier Voirol، وحنة أرندت Annah Arendt تحت مسمى «فضاء الظهور»⁽²⁰⁾ Espace des apparences.

يحاكي ما وصفته أرندت بخصوص جماليات الفضاء العمومي محاولة تسويق المواطن الجزائري صورةً متخيّلة حول سلمية الحراك وتوطد وشائج الرابطة الاجتماعية، بالمحافظة على نظافة المكان وتوزيع الورد وإسداء النصح، وغير ذلك من آليات الاتصال اللفظي وغير اللفظي، كما تصطح عليه مدرسة بالو ألتو Palo Alto الاتصالية، وهي مظاهر سادت خلال مسيرات أيام الجمعة العامة التي شاركت فيها أطياف الشعب كافةً، فضلاً عن أيام الثلاثاء المخصصة لطلاب الجامعات. غير أن هذه الألفة التي جمعت الجزائري بالفضاء العمومي المادي خفّ وهجها أثناء الحجر الصحي لصالح الفضاء العمومي الافتراضي الذي عاد إلى الانتعاش مع طرح مسودة تعديل الدستور للنقاش.

لوضع الحالة الجزائرية في السياق النظري السابق contextualization، ينبغي لفت الانتباه إلى حالة الغياب/التغيب التي عرفها المواطن من الفضاء السياسي خلال فترة ما قبل الحراك الشعبي؛ إذ أدى تصاعد حدة الاحتجاجات، فضلاً عن الاستخدام الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي - مع مشروع عهدة خامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة (الذي حكم البلد عشرين عاماً) - إلى تسريع اندماج المواطن الجزائري في مسار رفض المشروع من أصله. وهنا، يمكن الإحالة على ما تحدّث عنه نادر سراج من علاقة بين الأفضية الحضرية كقبلية للمشاركين في الحراك، وبين الشعارات والتهافتات كدعامات نصية وشفهية⁽²¹⁾ للاتصال الكامل (اللفظي، وغير اللفظي).

17 مفيدة العباسي، "المجال العمومي والاتصال الافتراضي: مقارنة هابرماسية لدراسة المجموعات الافتراضية التونسية"، رسالة ماجستير، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، جامعة منوبة، تونس، 2010، ص 3.

18 مراد كموش، حمزة هواربي، "محددات العلاقة بين المثقف والجمهور في المجال العام الافتراضي"، في: الفضاء العمومي ومواقع شبكات التواصل الاجتماعي، ص 101.

19 دومينك وولتون، الإعلام ليس توطئاً (بيروت: دار الفارابي، 2012)، ص 36.

20 سؤال الاعتراف في الفلسفة الاجتماعية والسياسية المعاصرة، ترجمة وتقديم كمال بومير (الجزائر: دار ميم، 2019)، ص 17 - 18.

21 نادر سراج، الخطاب الاحتجاجي: دراسة تحليلية في شعارات الحراك المدني (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 169 - 170.

المواطن والنقاش حول تعديل الدستور: أي دور؟

استقبل الفضاء العمومي الجزائري، بشقّيّة الواقعي والافتراضي، إعلان التلفزيون العمومي، يوم 7 آذار/ مارس 2020، المتضمن توزيع المشروع التمهيدي لمسودة تعديل الدستور الجزائري على الشخصيات الوطنية والأكاديمية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بموجة ناقدة من التعليقات والمدونات والمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة أن توزيع المسودة تزامن مع فترة الحجر الصحي لمواجهة تفشي جائحة كورونا. وحاجّ البعض بأنّ النظام السياسي الجزائري اتجه إلى فتح نقاش عمومي بشأن المسودة من دون إشراك مباشر للمواطن. وفي هذا السياق، يرى لونات أن التداخل بين النصيحة السياسية والاجتماعية، أي الجمع بين وظيفة الدولة المُعلّمة ووظيفتها الناصحة من دون إشراك المواطن في هذا الدمج بين الوظيفتين، من شأنه أن يربك شرعية الاتصال العمومي، فالدولة تمارس عدة وظائف ضمن العملية الإعلامية - الاتصالية، أبرزها: الدولة الناصحة التي تبحث عن تغيير السلوك، والدولة المُعلّمة التي تسعى لشرح قراراتها وبتّ عروضها والتعريف بها، والدولة المُشهرّة التي تسعى للترويج لخدماتها وجلب المستهلكين لمنتجاتها العمومية⁽²²⁾.

هنا، انتقل الاتصال الحكومي الرئاسي إلى شكلٍ من الاتصال الحداثي المناسب لـ occasional communication. ولئن كان هذا الاتصال يخص المناسبات والمؤتمرات التي تستدعي إفراطاً اتصالياً ضمن شبكة البرامجية الإعلامية، فإنّه ليس للسياسة علاقة به؛ إذ إنّهُ مرتبط بالمواضيع الاجتماعية ذات البعد الترفيهي، وهو ما أدّى إلى خلق فهمٍ للظاهرة يُعرف في الحقل الإعلامي بـ «فقاعة المصفاة» The Filter Bubble التي قدمها إيلي بارزي Eli Pariser، وهي - بحسب رأيه - تُؤدّي إلى شخّصّة الأخبار والإعلام على نحو أكبر، فتقدم من الأخبار والتعليقات ما يتناغم مع أفكار القارئ المسبقة والجاهزة، وتبعده عن مواجهة الأفكار المعارضة أو المخالفة؛ فتشجع الاستقطاب، بدلاً من الانفتاح على الحوار والتداول⁽²³⁾.

لقد ولج المواطن الجزائري إلى الفضاء العمومي في مرحلة مبكرة من الحراك الشعبي؛ إذ تفاعل مع خطاب قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي التي ساندت منذ 30 مارس 2019 مطالب إجهاض مشروع العهدة الخامسة، بتفعيل المواد 102-08-07، وإعلان شغور منصب الرئيس الذي تلتته استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الرسمية في 2 نيسان/ أبريل 2019. ومن شأن سرد مثل هذه الحثيات أن يبين تعافي العلاقة بين المواطن الجزائري وفضائه العمومي السياسي، خاصة المادي منه، طوال فترة الحراك الشعبي تقريباً. غير أنّ طرح مسودة تعديل الدستور للنقاش، في فترة ما بعد الانتخابات الرئاسية (12 كانون الأول/ ديسمبر 2019)، أظهر تحديات أخرى في وجه تلك العلاقة.

فاستناداً إلى تعريف هابرماس للفضاء السياسي الديمقراطي التشاركي، ومنظوره لفلسفة الأخلاق التواصلية والاعتراف بالآخر والتحاور معه من دون ادعاء أيّ طرفٍ امتلاك الحقيقة، يمكن المحاظة بأن توجه رئاسة الجمهورية لحصر تداول المسودة في الفواعل المذكورة آنفاً يُعدّ انتقاءً حجاجياً في نقاشٍ عمومي بشأن أكثر القضايا السياسية عموميةً، أي تعديل دستور الدولة، حتى إن تعلق الأمر بمنطق الكفاية السياسية الذي يمكن أن يتحقق عبر علاقةٍ وساطةٍ بين المواطن والدولة تتولاها فواعل المجتمع. ويستند هذا الاحتجاج إلى حجة مفادها أنّ شريحةً واسعةً من المواطنين ستكون قاصرةً عن فهم جل مواد الدستور، بحكم التخصص

22 Michel le Net, *Communication publique: Pratique des campagnes d'information* (Paris: la documentation Française, 1993), p. 17.

نقلًا عن: نبيلة بوخيرة، "تطبيقات الاتصال العمومي المطبقة في الحملات العمومية المتلفزة"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، 2007، ص 83.

23 نصر الدين لعياضي، "الصحافة الرقمية العربية والمجال العام: فضاء للاستقطاب والتمشهد"، مُدونة نصر الدين لعياضي، شوهفد في <https://bit.ly/32lmBxp>, 19/8/2020.

أو حتى المستوى التعليمي. وقد تجلّى هذا على نحو واضح في جهل هؤلاء المواطنين الكثير من المواد بسبب الاستقطاب الذي أحدثته وسائط التواصل الاجتماعي، وهو ما أدى إلى تركيز الاهتمام على عدد محدود من المواد المثيرة للجدل؛ مثل المواد المتعلقة بالتدخل العسكري خارج الحدود، والمواد المتعلقة بمنصب نائب الرئيس، فضلاً عن استنكار الأخطاء النحوية التي يُزعم أنها ناتجة من ترجمة النص الأصلي للمسودة من الفرنسية إلى العربية.

من منظور أكسل، من حق المواطن أن يشارك رأيه في النقاشات العمومية مهما كان مستواه، وما يمنحه هذا الحق هو الثقة التي خلقت مبدأ الإتاحة وانتهاك المسافة لصالح «هنا والآن»، بعيداً عن الحواجز السابقة التي كان يفرضها الفضاء العمومي المادي ونوعية أطراف النقاش. ويُعدُّ انتهاك الخصوصية والمسافة جزءاً من منظور «الاتصال أونلاين»⁽²⁴⁾، الذي تناولته آن كولكلين Anne Caulquelin؛ إذ تعتبر الدولة بمنزلة لحظة متقدمة من الانتساب الاجتماعي، حيث ينبغي أن ينعم الأفراد والجماعات تحت سقفاها بالحرية والحماية؛ ومن ثم فإن علاقة الانتساب الاجتماعي التي تقوم عليها الدولة ينبغي أن تكون قائمة على أساس الحق والواجب⁽²⁵⁾. لذلك، تسبب إغفال دور «العامة» في النقاش في خيبة أمل جماهيرية بعد إعلان مسودة تعديل الدستور في ظل ظروف تفشي جائحة كورونا (حيث الإغلاق والحجر الصحي والتباعد الاجتماعي). وفي هذا السياق، جاء إصرار بعض الأحزاب وفواعل المجتمع المدني على نشر المسودة على أوسع نطاق افتراضي ممكن ليتمكن الجميع من الوصول إليها.

يؤدي ما يمكن تسميته «انصهار بين الإعلام والاتصال» إلى هجرة واسعة نحو الافتراضي، وذلك بسبب تطور علاقة جريحة⁽²⁶⁾ - بتعبير فرانك فيشباك وميشال سيمور - إثر تقلص ثقة الجمهور بالإعلام التقليدي، باعتباره أداة من أدوات السلطة السياسية، وباعتباره يخضع لمنطق السوق ونسب المشاهدة Le diktat de l'audimat ولصناعة السياسات التحريرية خدمةً للصورة والشكل والعاطفة، بدلاً من إدارة صراع الأفكار ومقارعة الحجة بالحجة⁽²⁷⁾، لهذا يشكّل التحول نحو فيسبوك - في الجزائر مثلاً - حالةً تواصليةً شفافةً تعبّر عن ثقة أفقية بين المواطن والمواطن، ويسمي شاين بومان ذلك «إعلام الـ 'نحن'» we the media⁽²⁹⁾، we media⁽²⁸⁾، وهو بمنزلة البديل بوصفه فضاءً للسجال في منديياتٍ شبه مفتوحة للمناقشات العامة⁽³⁰⁾. غير أن النقاش والحجاج والسجال والجدال والحوار والمراء⁽³¹⁾ مفاهيم من شأنها خلق لبس لدى المواطن مفاده أن كلاً من التعليق والرفض والاستقطاب⁽³²⁾ يُعدّ رأياً بشأن قضية ما؛ لذلك يرفض سارج ألبوي S. Albouy الدمج بين التسويق

24 جوناثان بيغل، مدخل إلى سيمياء الإعلام، ترجمة محمد شيا (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)، ص 267 - 268.

25 مصطفى إنشاء الله، المجتمع المدني: حدود المفهوم عند يورغن هابرماس (بيروت: منتدى المعارف، 2017)، ص 47.

26 أصبح القاموس النفسي، في الفترة الأخيرة، يوظف فلسفياً في قضايا الهوية والذات مثل الحديث عن "الهوية الجريحة" و"الكوجيطو المجروح" عند فتحي المسكيني، وعند فرانك فيشباك Franck Fischbach وميشال سيمور Michel Seymour لتوصيف حالة القهر والخيبة من تكرار الاعتراف في النقاش والتفاعل من الأمضية العمومية. اهتم فيشباك، مثلاً، بالفرق بين الفعل والتفاعل، معتبراً أن إبتيقا التواصل فقيرة نقدياً في جعل الفاعل الاجتماعي يفضح عن علاقات السيطرة والقهر الرمزي، لأن علاقات السيطرة تنتهك هذا التفاعل معيارياً وأخلاقياً، وليس لغوياً؛ ما يولد الشعور بالاحتقار والجرح الهوياتي blessure identitaire. فالتواصل ليس تصوراً متعلقاً بالتفاهم العقلاني فقط، بل بالاعتراف أيضاً؛ لذلك يجب أن يجري التحام بين الفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي. يُنظر: سؤال الاعتراف في الفلسفة؛ فتحي المسكيني، الكوجيطو المجروح: أسئلة الهوية في الفلسفة المعاصرة (الجزائر: منشورات الاختلاف، 2013)، ص 14.

27 شوقي العلوي، رهانات الإنترنت (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006)، ص 96.

28 Shayne Bowman & Chris Willis, *We Media: How Audiences are Shaping the Future News and Information*, J.D. Lasica (ed.) (California: The Media Center, 2003), p. 9.

29 Dan Gillmor, *We the Media: Grassroots Journalism by the People, for the People* (California: O'Reilly Media, 2004).

30 عبد الغني عماد، الثقافة وتكنولوجيا الاتصال: التغيرات والتحولات في عصر العولمة والربيع العربي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012)، ص 84 - 85.

31 المراء هو الجدل المذموم الذي يكون هدفه احتقار الآخرين وإذلالهم لانتصار النفس، وتأتي هذه المدونة المفاهيمية التي تفرق بين السجال والحوار والجدال والحجاج في معرض دراسة إجرائية قام بها الباحث عزام أبو الحمام والباحثة ابتسام حمديني في إطار الملتقى الدولي حول الفضاء العمومي ومواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

32 الاستقطاب هو الجمع بالذبذب حتى يصير المستقطب مرجعاً وقطباً، وهو أيضاً عملية كسب التأييد للرأي والموقف، وهذا يعني صرف الآخر عن رأي مخالف.

Marketing والإقناع Persuasion، ويدعو إلى عدم الخلط بين التسويق السياسي والاتصال السياسي وتسوية الفكرة بالبرنامج، والأشخاص بالمنتج، والمواطن بالمستهلك، والفاعل السياسي بالمقاول، والأصوات بالسعر، ومكتب التصويت بنقطة البيع⁽³³⁾، لتتم في الأخير بلورة توافقات تُعبّر عن الرأي العامّ النشط عبر صناعة رأيٍ عامّ يحظى بتوافق جماهيري يمنح العمليات السياسية المختلفة الشرعية⁽³⁴⁾.

بالعودة إلى التعديل الدستوري ودور المواطن في مساره، من المهم الانتباه إلى أن المقاربات القانونية والسياسية السائدة متعددة. فمشروع تعديل الدستور قد لا يمرّ عبر الاستفتاء الشعبي، بل عبر جمعية تأسيسية، وقد يمرّ عليها وعلى الاستفتاء معاً. وهنا، يُسمح للشعب بالمشاركة باعتباره مصدر كل سلطة في الدولة، وهو ما تستدعيه مقتضيات الديمقراطية. وفي هذه الحالة، تصبح علاقات المشاركة قائمة على ما يسميه ريتشارد رورتي R. Rorty الاعتراف بـ "الضرورة والإمكان"⁽³⁵⁾؛ فالأمر هنا لا يتعلق بتفرقة قانونية ودستورية بين فواعل رسمية وغيرها⁽³⁶⁾، بل بإتاحة كاملة لذواتٍ مواطانية، بعيداً عن كونها ذواتٍ سياسية واعية. ومن منظور الفقه الدستوري، ثمة على الأقل ثلاث مقاربات شائعة في التجارب السياسية المقارنة لمشاركة الشعب صاحب السيادة في وضع الدستور أو تعديله. ولأن الديمقراطية درجات، فإن أساليب تمظهرها درجات أيضاً. ويمكن استعراض هذه المقاربات الثلاث على النحو التالي⁽³⁷⁾:

- إعداد مشروع الدستور من جهة هيئة غير منتخبة وطرحه على الاستفتاء الشعبي: قد تكون اللجنة فرداً أو مجموعة من الأفراد المعيّنين من جانب السلطة التنفيذية، ويُعدّ دستور الجزائر لعام 1989 خير مثال على ذلك. وهنا، لا يشارك الشعب في عملية إعداد الدستور؛ إذ لم يُنتخب الجهة المكلفة بإعداده، ولا يمكنه توجيه الدستور الوجهة التي يراها أكثر تحقيقاً لآماله ولمصالح بلاده، كما أن الاستفتاء العامّ لا يسمح للشعب بمناقشة الدستور نظماً، بل يسمح فقط بالموافقة عليه برمته أو رفضه كلّ، وهو ما لا يترك فرصة للاختيار؛ ما قد يضطره إلى قبوله على عيوبه وقصوره حتى لا يدخل الدولة في مرحلة حكم استثنائي من غير دستور قد تُقوض أمنها ووجودها.
- إعداد مشروع الدستور من جهة جمعية تأسيسية منتخبة من دون طرحه على الاستفتاء الشعبي: تُعدّ هذه المقاربة أكثر ديمقراطية من سابقها، لأن الشعب هنا ينتخب الجمعية؛ أي إنه يمكنه أن يساهم مساهمة فاعلة عن طريق ممثليه، وقد استخدمت هذه الطريقة كلّ من فرنسا في دستورَي 1848 و1875 والولايات المتحدة الأمريكية عام 1778.
- إعداد مشروع الدستور من جهة جمعية تأسيسية منتخبة مع عرضه على الاستفتاء الشعبي: تُعدّ هذه الطريقة أكثر استجابة من غيرها لمقتضيات الديمقراطية، لأنها تستند إلى الشعب بوصفه مصدر كل سلطة في الدولة؛ فهي تسمح بمشاركة شعبية مزدوجة من خلال ممثلي الشعب أثناء إعداد النص، ومن خلال الاستفتاء أيضاً. ولكن يؤاخذ هذا الأسلوب بتعرضه لكثرة الاستشارات الشعبية في فترة زمنية قصيرة نسبياً؛ ففي حالة الرفض، يتم تأسيس جمعية من جديد واستشارة الشعب مجدداً، مثلما حدث بشأن الدستور الفرنسي عام 1946⁽³⁸⁾.

33 شوقي العلوي، الاتصال السياسي: النظريات والنماذج والوسائط (تونس: مركز النشر الجامعي، 2017)، ص 54.

34 شريف درويش اللبان، مداخلات في الإعلام البديل والنشر الإلكتروني على الإنترنت (القاهرة: دار العالم العربي، 2011)، ص 75 - 76.

35 جان مارك فيري، فلسفة التواصل، ترجمة عمر مهيل (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص 53.

36 ضميري عزيزة، "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص 107 - 137.

37 محمد سعيد جعفرور، مدخل إلى العلوم القانونية: الوجيز في نظرية القانون، ط 17 (الجزائر: دار هومة، 2007)، ص 138 - 139.

38 المرجع نفسه، ص 139.

في حالة الجزائر، وقياساً على المناخ السياسي الجديد الذي أفرزه حراك 22 فيفري 2019، استُبعد احتمال إقصاء الشعب من الاستفتاء خاصة في ظل تأكيد الإعلام العمومي المتواصل مقارنة الحوار والتشارك، حيث انتشرت حصص الرأي والحوار المتلفزة على نطاق واسع، كما أتاحت رئاسة الجمهورية عنوان بريد إلكتروني رسمي لإرسال المقترحات بشأن المسودة، وهي سابقة في الجزائر، دفعت البعض إلى الحماس للحديث عن التحول نحو ديمقراطية سيبرانية ومواطنة رقمية وغيرها، خاصة في ظل التوضيح الذي أعلنه رئيس لجنة خبراء إعلان مسودة الدستور، المتمثل في أن اللجنة مختصة في القانون الدستوري، وأنها ليست جمعية تأسيسية: «نحن لجنة خبراء في القانون الدستوري وفي القانون. لسنا بجمعية تأسيسية، بل لجنة مكلفة بإعداد مقترحات سيتم عرضها على رئيس الجمهورية»⁽³⁹⁾.

طبيعة النقاش ومضامينه

يقوم النقاش الإعلامي الراهن حول مسودة التعديل الدستوري، في شقه التقليدي على وجه الخصوص، على استضافة مختصين في العلوم السياسية والقانون الدستوري الذين يُقدّم أغلبهم إطلاقات تلفزيونية مكثفة، تتسم في أغلب الأحيان بوفرة التحليلات وتسارعها، وهي سمة ملازمة للانفتاح الإعلامي السريع على الإعلام الخاص الذي عرفته الجزائر خلال السنوات الأخيرة، فالتسارع ناتج من فرط التواصل الذي أفقد الفعل معناه، وأدى إلى ازدياد كل فعل يحتاج إلى الزمن⁽⁴⁰⁾، ومنه إلى التآني في التفكير الذي ينبغي أن يُبنى عليه النقاش الفعال. وهذا من شأنه أن يهدد بظهور نخبة شعبية تؤثر على نحو سيئ في النقاش العمومي. وقد سبق في هذا السياق أن برز تيار فلسفي رافض لمشاهدة النقاشات العمومية وتلفزتها، وهو ما يؤدي إلى إنتاج المقابلات التلفزيونية شكلاً من أشكال التضامن بين المثقف ووسائل الإعلام؛ ومن ثم إنتاج نخبة تحبذ الظهور والشهرة على حساب التفكير المتأني والتأمل البناء والانخراط الفعّال في الفضاء العام. فقد أدى البعد الافتراضي في النقاش إلى إقحام القائمين بالاتصال بين مؤسسة رئاسة الجمهورية ولجنة الخبراء المكلفة بصياغة مقترحات مراجعة الدستور المكونة من 7 فرق⁽⁴¹⁾ في جدل الفعل ورد الفعل؛ إما عبر صفحات فيسبوك، وإما عبر التصريحات الإعلامية، وإما عبر التوضيح في إطار ورشات النقاش التي تناقش مخرجات اللقاءات الإعلامية ومقترحات المكاتب السياسية للأحزاب والجمعيات وشباب الحراك وأساتذة الجامعات. ومن أبرز ما أثار جدلاً وتطلب في كل مرة توضيحاً من القائمين بالاتصال ديباجة المسودة؛ نظراً إلى الالتباس الذي طالها في مدى نسبها إلى المحاور المقترحة في المسودة، أو اعتبارها بمنزلة كيان منفرد ومستقل عن المواد، إضافة إلى الإشكال المتعلق بتغييبها بعض محطات تاريخ الجزائر التي تعهدت الرئاسة بتصويبها، بالنظر إلى ما وصلها من تحفظات بشأنها، وقد توقف القائمون على الاتصال عند تذمر البعض من نيل الحراك نصيباً ضئيلاً في ديباجة الدستور لا يتعدى بضعة أسطر، وهو ما بررته اللجنة بأنه أمر طبيعي، فكيف يتم تغييب محطات مهمة ويطلب في الوقت نفسه سرد مراحل الحراك بكم لغوي واسع⁽⁴²⁾.

إضافة إلى ذلك، ثمة المادة 31 التي تسمح للجيش بالمشاركة في عمليات استعادة السلام وحفظه⁽⁴³⁾، فقد اضطرت المؤسسة العسكرية إلى الانخراط في سياسة اتصالية تتضمن الفعل ورد الفعل أيضاً، عبر التوضيح

39 "لعرابة: 'مراجعة الدستور' لجنة الخبراء مكلفة فقط بإعداد مقترحات"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2020/1/13، شوهد في 2020/26/28، في: <https://bit.ly/2YDZw8o>

40 بيونغ تشول هان، مجتمع الشفافية، ترجمة بدر الدين مصطفى (المغرب: المركز الثقافي للكتاب، 2019)، ص 64.

41 "رئيس الجمهورية يصدر قراراً بإنشاء لجنة خبراء مكلفة بصياغة مقترحات لمراجعة الدستور"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2020/1/8، شوهد في 2020/6/28، في: <https://bit.ly/3nxSHj5>

42 "أستوديو الجزائر.. مسودة مشروع الدستور الجديد.. بالتحليل والنقاش؟"، الضيوف: إسلام بن عطية (ناشط سياسي)، عامر رخيلا (أستاذ القانون الدستوري)، محمد لعقاب (مكلف بمهمة لدى الرئاسة)، يوتيوب، 2020/6/4، قناة البلاد، شوهد في 2020/10/11، في: <https://bit.ly/3ia2PMf>

43 مجلة الجيش، الجزائر (جوان 2020)، ص 35.

المتكرر للمقصود بنص المادة وعدم قابليته التأويل. بدأ الأمر بعدد خاص من برنامج «دائرة الضوء» (يُبحث على القناة العمومية) عنوانه «الجيش خارج الحدود: مواكبة للراهن الإقليمي أم حتمية للدفاع عن العمق الإستراتيجي؟»، لتوضيح المؤسسة العسكرية بعد ذلك أن الأمر لا يخرج عن الإرادة الشعبية، وأنه لا يتعلق بوقوع الجيش تحت طائلة الحكم المطلق من جانب رئيس الجمهورية باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، وذلك من خلال إشراك البرلمان في مناقشة مسألة تدخل الجيش خارج الحدود وضرورة تصديقه بنسبة الثلثين، ثم تم تصويب اللبس مرة أخرى من جانب الرئاسة من خلال التصريح بأن الأمر فرضته متغيرات دولية غير خارجة عن منطقتي التدخل في إطار الشرعية الدولية بعيداً عن المشاركة عسكرياً في الصراعات المسلحة خارج الحدود، وأنه وإن كانت المادة غير مدسّرة في السابق فإنها كانت مفعّلة من خلال تحركات الجيش الجزائري أثناء الحروب العربية - الإسرائيلية، وفي أنغولا وكمبوديا وإريتريا وإثيوبيا، وغيرها⁽⁴⁴⁾. ثم تلا ذلك اتصال مؤسّساتي/ مكتوب آخر عبر افتتاحية مجلة **الجيش** التي وضحت مضمون المادة المذكورة آنفاً.

كما أثار بعض المعلقين جدلاً حول شكليات المسودة. وتمحورت جل هذه التعليقات حول ادعاء مفاده أن المسودة كتبت في أصلها باللغة الفرنسية، ثم ترجمت إلى اللغة العربية ترجمةً تركت باب التأويلات مفتوحاً على مصراعيه. أشير، مثلاً، إلى أن النسخة العربية جاءت بعنوان «المشروع التمهيدي الأولي»، في حين قدمت النسخة الفرنسية بعنوان «المشروع»، وهذا الأمر يشي بوجود خطأ في الترجمة التي من المفروض أن تأتي بما يقابل عبارة avant-projet في اللغة العربية⁽⁴⁵⁾. يُضاف إلى ذلك وجود فراغ في تخصيص «شخص الرئيس» بكلمة «لا أحد» في ترجمة الكلمة الفرنسية «nul»⁽⁴⁶⁾ التي تم تداولها عند مختصي الترجمة القانونية برفض لغوي للبدل. ومرة أخرى، كان على رئاسة الجمهورية نفي هذا الادعاء وتأكيد انعدام أيّ ترجمة للمسودة، وأن كل نسخة منها كتبت بلغتها⁽⁴⁷⁾. وأخيراً، ثمة احتجاج على حجم مواد الدستور (من مادة 218 في الدستور الحالي إلى مادة 240 في المسودة).

من ناحية أخرى، ثمة أيضاً ما يعرف بالتوظيف السياسي لمكونات الهوية الوطنية في الجزائر (خاصة اللغة العربية/ الأمازيغية والدين الإسلامي)، وهو موضوع أساسي للنقاش العمومي الراهن حول مسودة تعديل الدستور، وإن كان النقاش في هذا الخصوص تقليدياً ومنتجداً في الجزائر، وليس وليد المسودة؛ إذ تلقت لجنة الخبراء المكلفة بصياغة مراجعة الدستور نحو 1200 مقترح مادة في هذا الشأن، فضلاً عن مقترحات بسبع فقرات لإضافتها إلى الديباجة⁽⁴⁸⁾. وقد ازدادت حدة هذا النقاش بعد تصريح أحمد لعرابة (رئيس لجنة الخبراء)⁽⁴⁹⁾؛ إذ قال: «الدستور موجه لمواطنين وليس لمؤمنين» (في إشارة إلى المادة التي تنص على أن الإسلام هو دين الدولة)، وذلك استناداً إلى فكرة أن الدستور ينبغي أن يستجيب لمعايير عالمية تساهم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. من جهة أخرى، دائماً ما يُثار نقاش بشأن المشكلة اللغوية في الجزائر؛ إذ يحاجُّ أنصار تيار

44 "في دائرة الضوء: الجيش خارج الحدود، مواكبة للراهن الإقليمي أم حتمية للدفاع عن العمق الإستراتيجي؟"، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، 2020/5/18، شوهد في 2020/6/20، في: <https://bit.ly/3gbowK9>

45 "أستوديو الجزائر..".

46 عبد المجيد زعلاني، "محاوَر واتجاهات: مسودة الدستور... للإثراء والنقاش"، يوتيوب، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، 2020/5/17، شوهد في 2020/5/20، في: <https://bit.ly/31qpKNe>

47 "أستوديو الجزائر..".

48 "هل يحمي الدستور مقومات الهوية الوطنية من التوظيف السياسي"، برنامج "في المزاد"، يوتيوب، قناة نوميديا نيوز، 2020/6/13، شوهد في 2020/6/14، في: <https://bit.ly/2YDBtXc>

49 أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة الجزائر 1. أستاذ بالمدرسة الوطنية للإدارة - الجزائر (1971-2009). أستاذ بالمدرسة العليا للقضاء (2000-2010). أستاذ زائر بعدة كليات حقوق بالخارج. ممثل الجزائر لدى محكمة العدل الدولية في قضية مشروعية بناء الحائط في فلسطين. مستشار قانوني للدولة الجزائرية في عديد تحكيمات النزاعات حول الاستثمارات الدولية. عضو لجنة القانون الدولية لهيئة الأمم المتحدة (2012-2016/2017-2021). ينظر: "السيد أحمد لعرابة رئيس لجنة الخبراء المكلفة بصياغة اقتراحات مراجعة الدستور"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2020/1/8، شوهد في 2020/6/28، في: <https://bit.ly/2VqRJJ3>

العروبة - ببعدها الديني⁽⁵⁰⁾ - بأن اللغة الأمازيغية ما هي إلا أداة لضرب الدين باسم الصراع اللغوي⁽⁵¹⁾، وقد ذهب البعض إلى حد القول إن «حروب اللحظة تحتاج إلى مناضلين أغبياء، لكنهم أغبياء مفيدون»⁽⁵²⁾، موجهين انتقادات لاذعة إلى الناشطين السياسيين ورؤساء الأحزاب الذين يعتبرون أنفسهم نخبة سياسية، في حين أنهم في الواقع محدودو الأفق، ولا يتوانون في استخدام التعبئة والتشديد والاستثمار في الجهل وإثارة العاطفة والنزعة العرقية، متسببين في تغذية نزعة التعصب للغة الأمازيغية التي يمكن أن تتحول إلى مطالب بالحكم الذاتي في منطقة القبائل⁽⁵³⁾.

وقد رد الرئيس عبد المجيد تبون، في لقاء مع وسائل الإعلام، في 12 حزيران/ يونيو 2020، بالقول ألاّ مزايدة في الهوية والمواطنة التي تنبني على «الإسلام والعروبة والأمازيغية». وهو في نظر النظام السياسي الجزائري مكسب أساسي، لا يمكن التراجع عنه، عبرت عنه المادة الرابعة من دستور عام 2016 التي تؤكد ثنائية لغوية تجمع بين العربية والأمازيغية⁽⁵⁴⁾؛ إذ تنص المادة على أن «تأمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني». وهنا، يتعلق النقاش العمومي بصراع تقليدي بين مفهومَي ازدواجية اللغوية Le bilinguisme والثنائية اللغوية⁽⁵⁵⁾ La diglossie.

لقد طرح التملك الإعلامي للنقاش العمومي الافتراضي إشكالية تأويلية بخصوص تلقّف بعض الصفحات الافتراضية للتصريحات الرئاسية والقانونية ضمن ثلاثية، هي: «أمننة الرأي»، و«الأخبار الكاذبة fake news»، و«الاستلزام الحواري للتصريحات الرئاسية». فالاستلزام، بوصفه حالة تأويلية لتداول معنى ما قد تتبناه جماعات افتراضية/ تأويلية أو شخصيات ذات سطوة كاريزمية لبث فكرة تحظى بالانتشار بين قراء المحتوى ومتابعيه، فرضتها بالضرورة العبارة المصريح بها؛ إذ تساهم في توليد معناها المضمّر خصوصية السياق والزمان والمكان والحاجة إلى إغراق الفهم وارتحال المعنى بين المؤولين؛ ما قد يكسبها ريبة دلالية في غياب رد الفعل التصويبي من واضع النص والتصريح لمتلقيه بصدقية ما تم تداوله أو دحضه.

في حزيران/ يونيو 2020، صرح مقرر لجنة الخبراء المكلفة بصياغة مقترحات مراجعة الدستور ونطاقها الرسمي، وليد عقون، بأن «اللجنة تلقت نحو 1800 ملف يحمل مقترحات خاصة بالتعديلات المتضمنة في مسودة الدستور»، مشيراً إلى أن جل الاقتراحات تخص محاور الحقوق والحريات، والفصل بين السلطات والسلطة القضائية، والوقاية من الفساد ومكافحته رفقة عضو اللجنة، معتبراً اللجنة «ذات وظيفة تقنية» مكلفة بإعداد المقترحات حول مراجعة الدستور ودراستها بحسب المحاور قبل أن يتم رفعها إلى رئاسة الجمهورية، مثلما أضاف أن بعض الاقتراحات جاءت خارج النقاش الهادف والمصلحة العليا للوطن⁽⁵⁶⁾. وفي السياق نفسه، جاء تصريح بشير يلس شاوش، عضو لجنة خبراء صياغة مسودة تعديل الدستور، الذي قال فيه: «إن القيم التي يرتكز عليها المجتمع الجزائري بقيت كما هي ولم تتدخل فيها اللجنة وليس ذلك من مهامها»، وإن المسائل

50 الزواوي بغورة، الهوية والتاريخ دراسات فلسفية في الثقافة الجزائرية والغربية (بيروت: دار ابن النديم للنشر والتوزيع، 2015)، ص 144.

51 "هل يحمي الدستور مقومات الهوية الوطنية".

52 المرجع نفسه.

53 المرجع نفسه.

54 المادة الرابعة من التعديل الدستوري من القانون رقم 16 - 01، المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437، الموافق لـ 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري.

55 يُطرح الإشكال اللغوي لما تكون ثمة جماعات تشترك في لسان واحد ولكنها تعتبر نفسها اجتماعياً وسياسياً مختلفة؛ أي إنها لا تشعر بروابط الوحدة والانتماء إلى كيان واحد، وهنا تقدّم نموذجاً معقداً بسبب التفاضل العاطفي بين الألسن واستحالة وجود تساوي تام بين اللسانين في المجتمعات التي تكون ثنائية اللغة، وتحديد العوامل التي تضيي المكانة على لغة دون أخرى، ومسألة اللهجات في اللغة الواحدة كما هو الشأن في اللغة العربية. يُنظر: محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية: دراسة في مسار الأفكار وعلاقتها بالهوية ومتطلبات الحداثة والخصوصية والعولمة والعالمية (الجزائر: للنشر، 2016)، ص 172.

56 "لجنة صياغة مقترحات مراجعة الدستور تلقت نحو 1800 ملف من المقترحات"، وكالة الأنباء الجزائرية، شوهد في 2020/6/26، في: <https://bit.ly/2YbkUkL>

ذات الطابع السياسي لم تفصل فيها اللجنة، لأنها «ليست مخولة للفصل في المسائل السياسية وتركت للنقاش وتقديم الاقتراحات من قبل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجتمع برتمته»⁽⁵⁷⁾، وهو ما جعل المشهد يبدو منقسماً إلى فضاء افتراضي يُعنى بمناقشة مسائل الهوية بلا تحفظ، في مقابل اللجنة التي تزعم أنها تقنية وأكثر تحفظاً بشأن تلك المسائل.

وفي تحول لأنماط التداول، صرح الرئيس تبون مدافعاً عن رئيس لجنة تعديل الدستور ومسعاها الثوري قائلاً: «لعرابة ابن شهيد»⁽⁵⁸⁾؛ ما أدّى إلى طرح العديد من ردود الفعل افتراضياً، وأحدث التباساً في قراءة التصريح بين أمانة الرأي ضمن الاستلزام الحواري conversational implicature لدلالة الشرعية الثورية، أو حماية اللجنة من التهجم الافتراضي على هويتها بنعتها بالبيروقراطية⁽⁵⁹⁾. هنا، يمكن استحضار نظرية الأمانة بوصفها نظرية للتعبئة mobilization والتسييس politization، تؤدّي فيها اللغة دوراً حاسماً في تجنيد الدعم المطلوب لأي إجراء سياسي، بوصف ذلك شرطاً أساسياً لإطلاق الأمانة التي لا تتم من دون لغة أو خطاب، فهي نتيجة أو مرحلة أخيرة من مسار عملية إنتاجها⁽⁶⁰⁾ تنتقل بين فعل التلفظ Locutionary Act، وهو تأدية اللفظ أو النطق العادي بشيء ما، وبين فعل أثر التلفظ Perlocutionary Act، وهو التأثير المنشود الذي يريده المتكلم بنطقه بشيء ما، والذي يهدف من خلاله إلى التأثير في المخاطب ودفعه إلى القيام بفعل معين، على نحو محدد؛ ومن ثم التأثير في انفعالات المخاطب وأفكاره وتصرفاته⁽⁶¹⁾، يقابلها على صعيد تداولي حالة ظاهرة الانتقال من المعنى المصريح به إلى الدلالات الضمنية غير المصريح بها؛ أي ما يُعرف في الدراسات التداولية بالاستلزام الحواري⁽⁶²⁾ conversational implicature ومبدأ التعاون الحواري⁽⁶³⁾، خاصة إن تساءلنا عن القوانين الحوارية؛ من جهة كونها قوانين ثابتة، أو متغيرة بتغير الأطراف المشاركة في الحوار وسياق الكلام⁽⁶⁴⁾، في الانتقال بين القوة الإنجازية للأفعال المصريح بها والمدركة مقالياً، وتلك المستلزمة دلاليًا والمدركة مقامياً⁽⁶⁵⁾.

57 "يلس شاوش: لم يتم المساس بمبادئ المجتمع في مسودة الدستور"، **الموعود اليومي**، 2020/6/23، شوهد في 2020/8/19، <https://bit.ly/328ng4R>.

58 "الرئيس تبون: لدينا ثقة مطلقة في الروح الوطنية للجنة تعديل الدستور بقيادة أحمد لعرابة"، يوتيوب، قناة البلاد، شوهد في 2020/8/19، <https://bit.ly/319JQLm>.

59 المرجع نفسه.

60 سيد أحمد فوجيلي، "فهم الأمانة، مقارنة نقدية للدراسات الأمنية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 154 (2016)، ص 71.

61 المرجع نفسه، ص 73.

62 العياشي أدراوي، **الاستلزام الحواري في التداول اللساني: من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها** (الجزائر: منشورات الاختلاف، 2011)، ص 15.

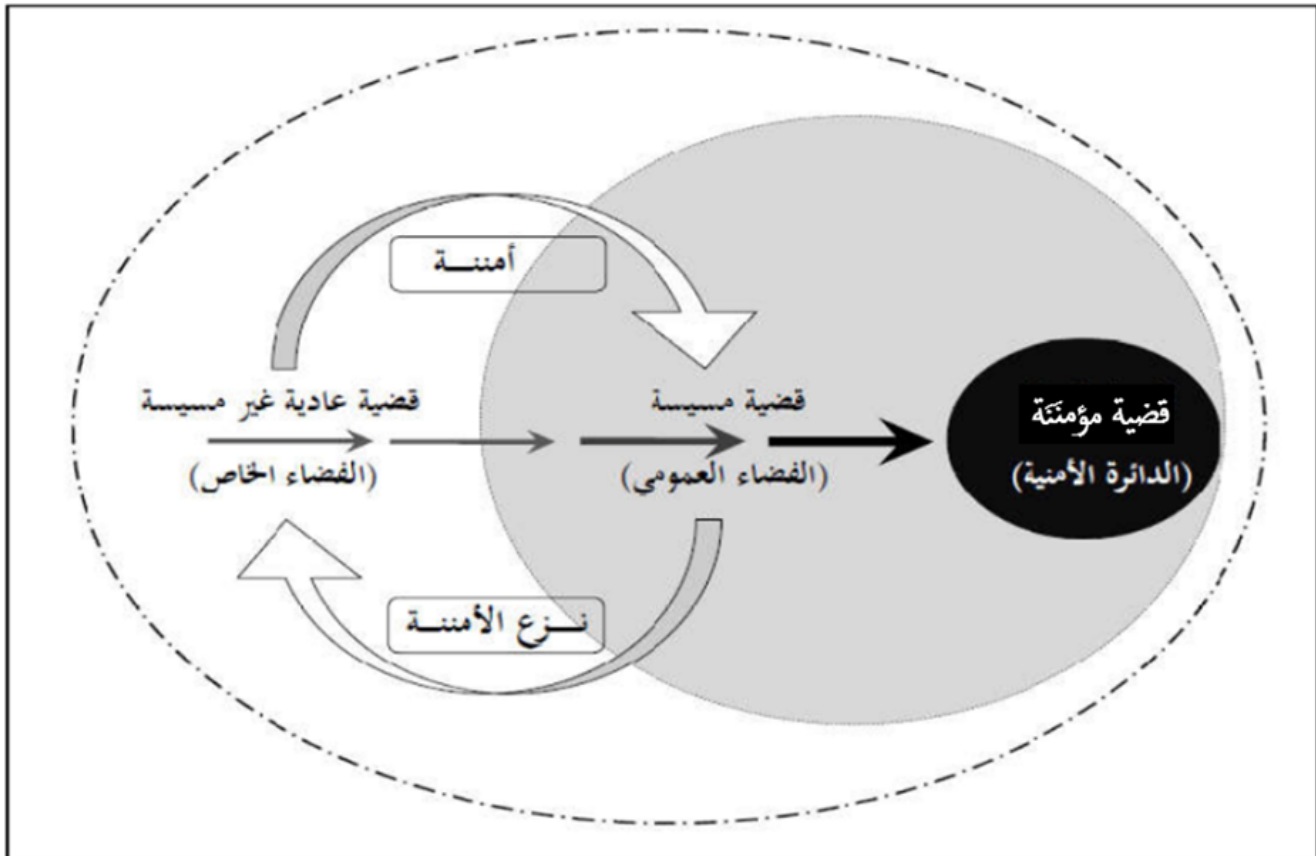
63 ميرود سعاد، "الاستلزام الحواري في سورة 'طه' تحليل تداولي وفق نظرية غرايس"، مجلة المدونة، مخبر الدراسات الأدبية والنقدية، الجزائر، العدد 1، مج 5 (2018)، ص 324 - 320.

64 أدراوي، ص 72.

65 المرجع نفسه، ص 96 - 97.

الشكل (1)

الأمننة ونزع الأمنة: المسار والحركات الأساسية



المصدر: محمد حمشي، "محاضرات المدخل لحقل الدراسات الأمنية"، مطبوعة غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017، ص 96.

لقد تحول الواقع الافتراضي بلغة ج. بودريار J. Baudrillard إلى ما فوق الواقع، لأن واقعه غاب وبقي رمزه وأثره. وهنا تتساءل عن فعل مدني وسياسي ناشئ بين الواقع وفوق الواقع⁽⁶⁶⁾ بالعصبية الافتراضية، إن جزمنا بفوضى النقاش، ولكنه في طرح البديل، تحول إلى أداة للاحتجاج والتنسيق والتعبئة من أجل إرساء ثقافة جديدة للتغيير، خاصة ما تعلق بإشكاليات النخب السياسية والثقافية والهوية، والدولة، والمواطن، والعلاقة بين الدولة والدين⁽⁶⁷⁾ في الفضاء العام المفتوح، حيث تتشكل الكتلة الحرجة التي تقود التغيير من أوساط الناس العاديين، وتتحرك في كل المجالات، وتلتقي على مصادر مشتركة للمعلومة والمعرفة في مقاومة الحكومات التي تتصف بالكتمان، وفي إسقاط ثقافة السرية⁽⁶⁸⁾.

66 جوهري الجموسي، الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في ولادة مجتمع مدني عربي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 26.

67 المرجع نفسه، ص 58.

68 باسم الطويسي، "المصادر الإعلامية الجديدة وإعادة توزيع القوة"، في: ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 189.

هنا، أكدت لجنة صياغة مقترحات تعديل الدستور، أن النقاش حول الوثيقة - لا سيما على مستوى بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي - قد «انحرف في الكثير من الحالات عن الهدف المرجو»، المتمثل في إثراء مشروع الوثيقة، وأنه «يقطع النظر عن الهجمات والتجاوزات غير المسؤولة التي مست أعضاء اللجنة في شخصهم، فإن الكثير من الأكاذيب طالت مضمون الوثيقة»⁽⁶⁹⁾، أهمها أن الصياغة أعدتها شخصيات شاركت في الوثائق الدستورية السابقة، وادعاء حذف الإشارة إلى بيان أول نوفمبر 1954 من ديباجة الوثيقة، والمس بثوابت الأمة، ووضع نص يسمح بتقسيم البلاد (قانون البلديات)⁽⁷⁰⁾. فقد جاء في البيان، ضمن حق الرد والتصويب الإعلامي، أنه لا أحد من أعضاء اللجنة الحالية كانت له صفة عضو في أي من اللجان التي شاركت في إعداد الوثائق الدستورية السابقة، وإن كان بعضهم قد استقبل مثل باقي الكفاءات والشخصيات الوطنية من الجهات التي أشرفت على الحوار، وأن بيان أول نوفمبر لم يكن منصوصاً عليه في الوثائق الدستورية السابقة فكيف تتهم اللجنة بحذفه؟ أما فيما يخص المس بثوابت الوطنية، فلم يتم النقاش حولها وبقيت ثابتة في الدستور كما كانت سابقاً، أمّا الأمازيغية - باعتبارها مكوناً من مكونات الهوية الوطنية إلى جانب الإسلام والعروبة - فقد سبق ترقيتها إلى لغة وطنية ثم إلى وطنية ورسمية في التعديلات السابقة. وحتى لا تبقى الأمازيغية سجلاً يتاجر به، ارتأت اللجنة إدراجها ضمن المواد التي يحظر تعديلها، في حين تم تحيين قانون البلديات لمراعاة الظروف الخاصة (المالية والإدارية) تبعاً لمورفولوجيتها الجغرافية، على أن تتم دراسة المقترحات دراسة موضوعية من أجل إثرائها والارتقاء بها إلى مستوى الوثيقة التوافقية⁽⁷¹⁾.

هل يسمح الفضاء الافتراضي بنقاش عمومي بديل؟

يسمح الفضاء الافتراضي، بما يعززه من تسارع الفعل ورد الفعل في النقاشات العمومية، بتفعيل النقاش بعيداً عن القيود القانونية والإجرائية التي تحدّ من مشاركة المواطنين، كما يسمح بإنهاء زمن تراتبية المواطن العادي والسلطة⁽⁷²⁾ (سواء سلطة الدولة أو سلطة النخب). ويشمل هذا الفضاء المدونات والتجمعات الافتراضية والمنتديات واستطلاعات الرأي الإلكترونية والبريد الإلكتروني والمجموعات البريدية. في هذا السياق، تدرج فاطمة الزهراء عبد الفتاح مخططاً يبين موقع المدونات في الفضاء العمومي، ويبرز موقع المواطن وعلاقته بمؤسسات الدولة بوصفه مواطناً⁽⁷³⁾ (يُنظر: الشكل 1).

تقترح عبد الفتاح، في دراسة متعلقة بالمدونات السياسية، أن علاقة السلطة (الحكومة) بالرأي العام (الشعب/ المواطن) يحكمها منطق «العلبة السوداء» ممثلة في وسائل الإعلام. وتلفت النظرية السلطوية لوسائل الإعلام الانتباه إلى المضامين التي تخدم السلطة، ولا تعبر عن الرفض والاحتجاج بوصفهما تغذية عكسية feedback من جانب المواطنين، غير أن زخم هذه النظرية سرعان ما تراجع في مواجهة أنماط التداول الإعلامي الجديدة التي أتاحت للمواطن فضاءً للتعبير في المدونات والقنوات الخاصة والبديلة، ووجد فيها سبيله نحو التعبير عن رأيه وإبلاغ رفضه حتى إن لم تتبناه وسائل الإعلام، وهو ما يصب ضمن ما يعرف بمقاربات "تحدي الصمت". أمّا ما هو خارج دائرة وسائل الإعلام، فيُعدُّ فواعل ضمن النسق الإعلامي السياسي، يمكنها أن تتدخل بطرق أخرى مثل الإشهار والإعلان. أما إخراج الرأي العام من دائرة الإعلام في الشكل، فهو راجع إلى صعوبة تشكُّله، وهو ما جعل بيار بورديو يذهب إلى حد إنكار وجود رأي عام كما نفهمه اليوم L'opinion publique n'existe pas⁽⁷⁴⁾، بسبب تزييفه واستمالاته في أحيان كثيرة لخلق منطق

69 "النقاش حول مسودة تعديل الدستور 'انحرف في كثير من الحالات عن الهدف المرجو'، وكالة الأنباء الجزائرية، شوهده في 2020/6/10 في: <https://bit.ly/2Qaj6nv>

70 المرجع نفسه.

71 المرجع نفسه

72 العلوي، رهانات الإنترنت، ص 108 - 109.

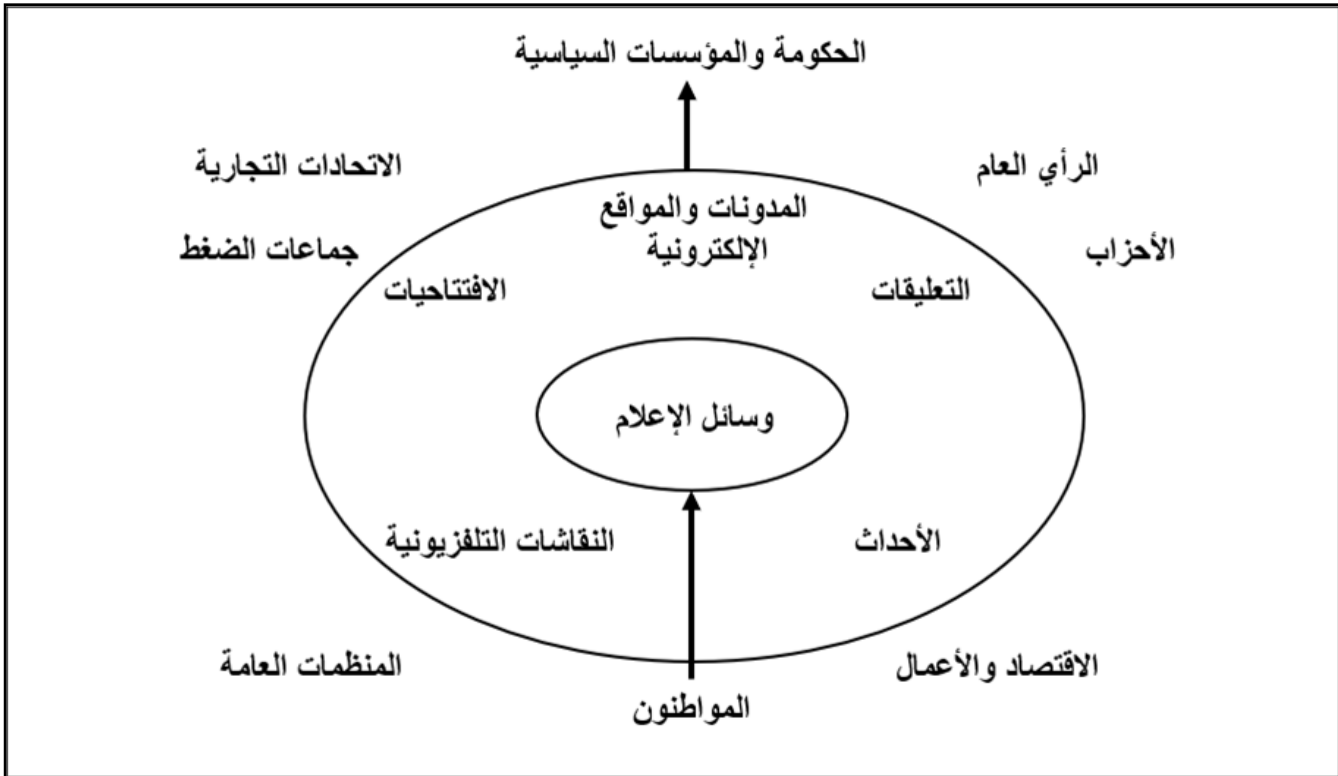
73 فاطمة الزهراء عبد الفتاح، المدونات الإلكترونية والمشاركة السياسية (القاهرة: دار العالم العربي، 2012)، ص 50.

74 Pierre Bourdieu, "L'opinion publique n'existe pas," *Les Temps modernes*, no. 318 (Janvier 1973), *Acrimed*, accessed on 27/11/2012, at: <https://bit.ly/3iOguHY>, p. 6.

الكمية على حساب النوعية، لأنه ليس في إمكان الكل تشكيل «الرأي» بسبب عدم تساوي الجميع؛ لا في القيمة، ولا في رد الفعل، ولا في الاهتمام.

الشكل (2)

وضع المدونات والإعلام البديل في الفضاء العمومي



المصدر: فاطمة الزهراء عبد الفتاح، المدونات الإلكترونية والمشاركة السياسية (القاهرة: دار العالم العربي، 2012)، ص 50.

أضحت المؤسسة الإعلامية مطالبة بتوظيف الوسيط التقني لمجارات التدفق⁽⁷⁵⁾ والوجود المفرط لتسارع التبادل في فضاء التدفقات⁽⁷⁶⁾ space of flows. فوسائل الإعلام، بوصفها فاعلاً في تشكيل الرأي العام، ستقدم في هذا المجال نصاً رسمياً متشابهاً مرتبطاً بالخطاب السياسي السائد⁽⁷⁷⁾. كما أن القنوات الرسمية التابعة للدولة لا تعمل على التغطيات بقدر سرد الأخبار الجيدة في حين يتم تهوين الأخبار السيئة وعدم إظهارها⁽⁷⁸⁾. في هذا السياق، يقدم جون زالر ثلاثية الأدوار بين الإعلامي والمواطن والسياسي، معتبراً أن الحديث عن الإعلام السياسي هو حديث عن نظام سياسي قائم بذاته⁽⁷⁹⁾. لهذا، تحولت الفضائيات إلى مجال للاستقطاب الواسع

75 محمد حمادي، "الفضاء العمومي بين إسهامات الإنسان الرقمي وسلطة العقل النقوي"، في: الفضاء العمومي ومواقع شبكات التواصل الاجتماعي، ص 120.

76 عماد، ص 98.

77 عبد الرحمن عزي، "الرأس مال الرمزي الجديد: قراءة في هوية وسوسيولوجية الفضائيات في المنطقة العربية"، في: ثورة الصورة: المشهد الإعلامي وفضاء الواقع، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 57 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 107 - 108.

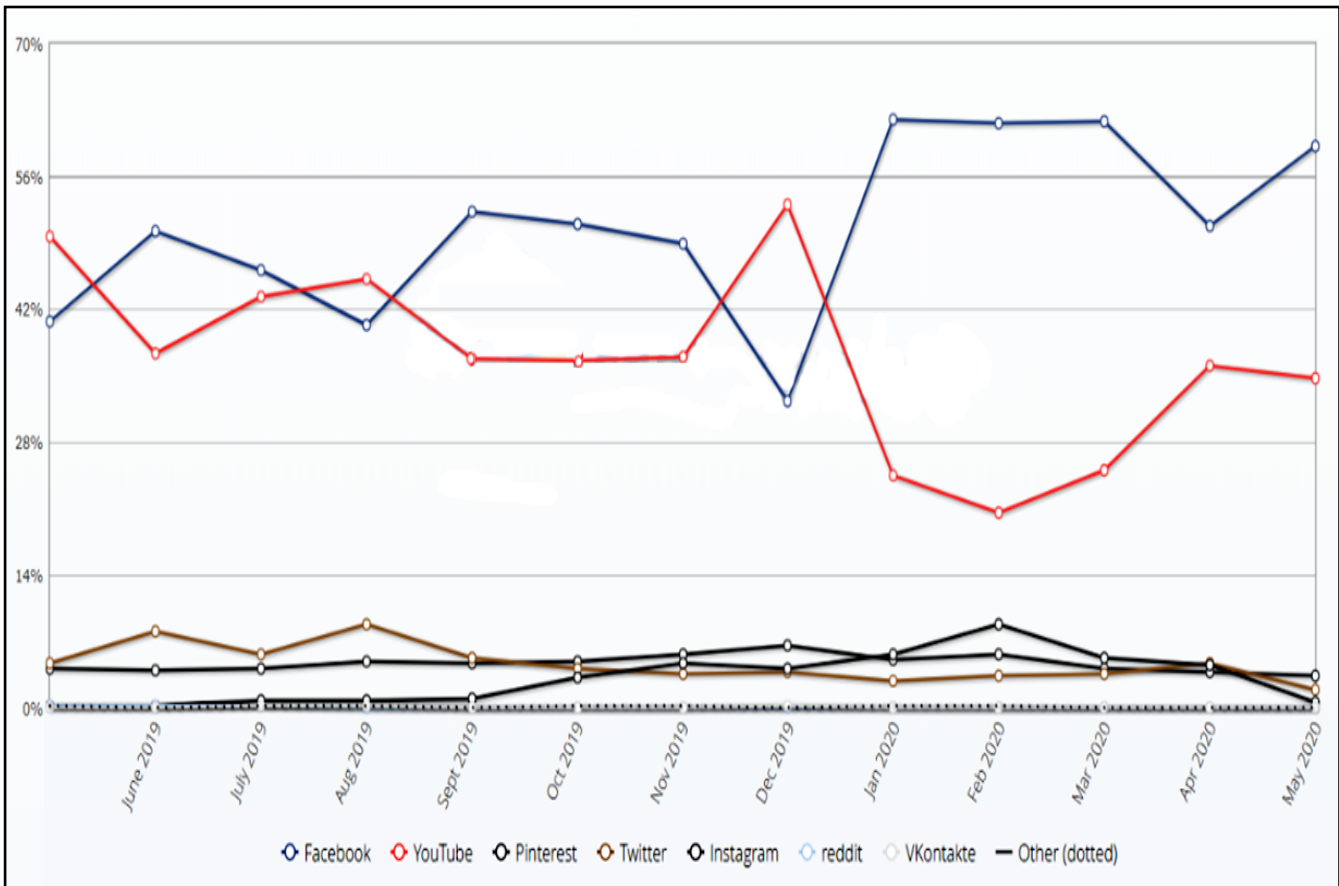
78 ألبرت هيوستن، دليل الصحفي في العالم الثالث، ترجمة كمال عبد الرؤوف (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، [د.ت.]، ص 60.

79 John Zaller, *A Theory of Media Politics: How the Interests of Politicians, Journalists and Citizens Shape the News* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), p. 2.

عززه تعطش الجمهور المحافظ على التعرض للرأي الآخر والبديل⁽⁸⁰⁾. وعلى إثر هذه الحاجة، ظهرت صناعة السياسات الإعلامية بهدف بناء سياسات إعلامية لـ «الدول، المؤسسات، المواطن»؛ بهدف مجابهة السياسات الإعلامية التقليدية الموجهة⁽⁸¹⁾.

لا يشكل فضاء مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر أي استثناء من حيث كثافة عدد المستخدمين؛ إذ يمتلك نحو 54 في المئة من الجزائريين حسابات على هذه المواقع، وقد بلغ عدد حسابات الجزائريين على موقع فيسبوك 22 مليون حساب مع نهاية 2019 (يعد موقع فيسبوك الأكثر استخداماً من بين المواقع الأخرى - الشكل رقم 2). وما من شك في أن التطورات السياسية التي شهدتها الجزائر مع نهاية عام 2019، والتي كان أبرزها الحراك الشعبي الذي انطلق في 22 شباط/ فبراير 2019، وأطاح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي حكم الجزائر طيلة عشرينين كاملين، كانت وراء زيادة عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي. ويُرجح أيضاً أن تكون إجراءات الحجر الصحي التي رافقت تفشي جائحة كورونا قد أدت إلى زيادة عدد مستخدمي هذه المواقع.

الشكل (3): مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي في الجزائر



المصدر:

Social Media Stats Algeria, May 2019 - May 2020,” Statcounter Globalstats, accessed on 28/6/2020, at: <https://bit.ly/3nCdJJB>”

80 عزبي، ص 114.

81 خالد عزبي، السياسات الإعلامية: الدولة، المؤسسة، الفرد (القاهرة: دار أطلس، 2012)، ص 10.

في السياق نفسه، يؤدي الإعلان عن مسودة التعديل الدستوري إلى كثافة استخدام هذا الفضاء لسببين أساسيين؛ أولهما أن التعديل الدستوري هو، في حد ذاته، إحدى النتائج الأساسية لحراك 22 فيفري؛ فقد شكّل محور الدعاية الانتخابية للانتخابات 12 كانون الأول/ ديسمبر 2019 التي جاءت بالرئيس عبد المجيد تبون. أما ثانيهما، فهو تزامن طرح مسودة التعديل للنقاش العمومي مع إجراءات الحجر الصحي؛ ما يعني تقلص أفضية النقاش التقليدية في مقابل تزايد أهمية الأفضية الافتراضية. وقد سبقت الإشارة إلى أن هذه الأفضية تعزز تسارع الفعل ورد الفعل في النقاشات العمومية، وتسمح بتفعيل التداول بعيداً عن القيود الإجرائية التقليدية، وتسمح أيضاً بمشاركة المواطنين عبر المدونات والتجمعات الافتراضية والمنتديات واستطلاعات الرأي الإلكترونية، وغيرها من القنوات الجديدة.

يحاول مستخدمو هذه القنوات، فضلاً عن مشاركة الأخبار والتطورات حيناً بعد حين، فتح نقاش حول مسودة التعديل الدستوري يكون بديلاً من النقاشات التقليدية التي تديرها مؤسسات الإعلام، فضلاً عن الأفضية التقليدية التي تهيمن عليها الأحزاب السياسية التي يُعتقد شعبياً أنها عاجزة عن الفعل خارج نسق النظام السياسي القائم. غير أن هذه المساعي تواجه تحديين أساسيين: فالتحدي الأول هو أن وسائل الإعلام التقليدية، فضلاً عن مؤسسات الدولة نفسها، باتت مؤثرة، هي أيضاً، في الفضاء الافتراضي عبر صفحاتها ومدونات ومواقعها الإلكترونية، إضافة إلى الحسابات المجهولة «الهويات الافتراضية» التي تساهم، بدورها، في تشتيت النقاش العمومي البديل. أما التحدي الثاني، فهو يتمثل في تفادي فخ الاستقطاب الجماهيري الحادّ، خاصة في شقّه الهوياتي، الذي ينتج نقاشاً غير بناءٍ يقوم على الإقصاء المتبادل؛ ما يعني شق صفوف الرأي العامّ وتشتيت انتباهه عن المسائل الحاسمة في مسودة التعديل الدستوري. وقد أشارت الدراسة فيما سبق إلى الجدل الذي تثيره، دائماً، قضايا اللغة الأمازيغية على سبيل المثال. وهذا من شأنه أن يعيدنا، مرةً أخرى، إلى معضلة تشكّل الرأي العامّ التي سبقت الإشارة إليها، وذلك بسبب جرّه إلى معضلة الكمية على حساب النوعية تحديداً؛ أي كمية الحسابات والصفحات والمجموعات والمنتديات الافتراضية في مقابل نوعية النقاشات التي تفضي إليها.

خاتمة

ثمة انطباعٌ سائد مفاده أنّ المواطن الجزائري بات أكثر قدرة على المشاركة في النقاش العمومي اليوم بشأن مسودة تعديل الدستور. ويجد هذا الانطباع مسوغاته في انخراطه الواسع في أفضية التواصل الاجتماعي التي تُعدّ قناة أساسية لهذا النقاش، خاصة في ظل ظروف الحجر الصحي التي يشهدها البلد إثر تفشي جائحة كورونا، فضلاً عن الاعتقاد المتمثل في أن المواطن الجزائري صار أكثر وعياً بأهمية المشاركة في النقاشات السياسية السائدة، ولا سيما بعد نجاح حراك 22 فيفري 2019 في إحداث تغيير سياسي تاريخي، طبعه الاعتراف بدسترة الحراك الشعبي، حتى إن كانت مآلاته لم تتبين بعد. وفي هذا السياق، يأتي طرح جوهر الجموسي بشأن تخوف الأنظمة الحاكمة المتزايد من وقع الافتراضي، وأثره في إنتاج القوة وإعادة توزيعها، ضمن ثنائية «سلطة التكنولوجيا وتكنولوجيا السلطة» المنتجة، بدورها، للقوة والنفوذ والسلطة والديمقراطية التشاركية البديلة للقوى المدنية⁽⁸²⁾.

لا يرحح أن يشكل هذا بديلاً، في حدّ ذاته، يمكن الاستغناء من خلاله عن الأفضية التقليدية. ولئن كانت وسائل الإعلام – العمومية والخاصة على حد سواء – قد فقدت صدقيتها لدى الرأي العامّ، فإن المكسب الأساسي الذي حققه الحراك الشعبي (أي «استعادة الشارع» بوصفه فضاءً للنقاش والتداول، بعيداً عن هيمنة

السلطة)، قد فقدَ أهميته بسبب توقف الحراك الشعبي نفسه إثر تفشي جائحة كورونا. والأفضية الافتراضية، في نهاية المطاف، قد تكون أدوات فاعلة للتعبئة والإعلام والتوجيه، لكنها غير كافية لمناقشة أفكار المختصين ووجهات نظرهم (علماء القانون والسياسة والاجتماع وغيرهم)، والتداول بشأنها وتقييمها؛ ومن ثم التأثير في صيغة الدستور النهائية.

لقد شهدنا خلال ما يزيد على عام من الحراك الشعبي كيف أن «الشارع» بمختلف أبعاده، بحدائقه وساحاته وميادينه ومقاهيه، بات يشكّل فضاءً لتبادل الآراء، حتى بين خبراء وأساتذة جامعيين ومثقفين وشرائح أخرى في المجتمع. ثم إنَّ الدولة، سواء عبر القنوات الإعلامية أو الافتراضية، تتعامل مع المواطن بوصفه مجرد «مستهلك» لأجندة النقاش التي تصنعها مؤسساتها وتوجهها وتروج لها، أو بوصفه مجرد «جمهور» على أكثر تقدير. أما أن يتحول المواطن إلى «فاعل» في النقاش العمومي الراهن بشأن مسودة التعديل الدستوري، فتلك مسألة تبدو بعيدة المنال في الوقت الراهن. ويتوقف الأمر، إلى حد ما، على تطورات تفشي جائحة كورونا، وما إذا كان الحراك الشعبي سيستعيد زخمه؛ سعيًا لممارسة تأثير أكبر في العملية السياسية ومخرجاتها في الجزائر.

المراجع

العربية

- أدراوي، العياشي. **الاستلزام الحواري في التداول اللساني: من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها**. الجزائر: منشورات الاختلاف، 2011.
- إنشاء الله، مصطفى. **المجتمع المدني: حدود المفهوم عند يورغن هابرماس**. بيروت: منتدى المعارف، 2017.
- بغورة، الزواوي. **الهوية والتاريخ دراسات فلسفية في الثقافة الجزائرية والغربية**. بيروت: دار ابن النديم للنشر والتوزيع، 2015.
- بوخبزة، نبيلة. «تطبيقات الاتصال العمومي المطبقة في الحملات العمومية المتلفزة». أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر. كلية العلوم السياسية والإعلام. قسم علوم الإعلام والاتصال. الجزائر. 2007.
- بوللوي، ياسين. «الحوار البيئي والتأسيس للحوار مع الآخر: بحث في أسباب تعطيل آلية الحوار في المنظومة الفكرية العربية الإسلامية». مجلة **فكر ومجتمع**. العدد 12 (2013).
- بيغل، جوناثان. **مدخل إلى سيمياء الإعلام**. ترجمة محمد شيا. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.
- **ثورة الصورة: المشهد الإعلامي وفضاء الواقع، سلسلة كتب المستقبل العربي**. العدد 57. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- جعفر، محمد سعيد. **مدخل إلى العلوم القانونية: الوجيز في نظرية القانون**. ط 17. الجزائر: دار هومة، 2007.
- الجموسي، جوهري. **الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في ولادة مجتمع مدني عربي**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- رثان جلا، ي. قاويلا مأة عماد. **تيسايسلا مولعلا مسة، ةروشنم ريغة عوبطم**. «تيملا تاساردلا لقطل خدملا تارضاحم». دمحم، ي. شمد. 2017.
- سراج، نادر. **الخطاب الاحتجاجي: دراسة تحليلية في شعارات الحراك المدني**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- سعاد، ميرود. «الاستلزام الحواري في سورة 'طه' تحليل تداولي وفق نظرية غرايس». **مجلة المدونة**. مخبر الدراسات الأدبية والنقدية. الجزائر، العدد 1، مج 5. 2018.
- **سؤال الاعتراف في الفلسفة الاجتماعية والسياسية المعاصرة**. ترجمة وتقديم كمال بومير. الجزائر: دار ميم، 2019.
- **ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي**. الدوحة/ بيروت: المركز للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

- **ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- العباسي، مفيدة. «المجال العمومي والاتصال الافتراضي: مقارنة هابرماسية لدراسة المجموعات الافتراضية التونسية». رسالة ماجستير. معهد الصحافة وعلوم الأخبار. جامعة منوبة. تونس. 2010.
- عبد الفتاح، فاطمة الزهراء. **المدونات الإلكترونية والمشاركة السياسية.** القاهرة: دار العالم العربي، 2012.
- عبد اللاوي، الناصر. **الهوية والتواصلية في تفكير هابرماس.** بيروت: دار الفارابي، 2012.
- عزب، خالد. **السياسات الإعلامية: الدولة، المؤسسة، الفرد.** القاهرة: دار أطلس، 2012.
- عزيزة، ضميري. «الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر». رسالة ماجستير. جامعة باتنة. الجزائر. 2008.
- العلوي، شوقي. **الاتصال السياسي: النظريات والنماذج والوسائط.** تونس: مركز النشر الجامعي، 2017.
- العلوي، شوقي. **رهانات الإنترنت.** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.
- عماد، عبد الغني. **الثقافة وتكنولوجيا الاتصال: التغيرات والتحولات في عصر العولمة والربيع العربي.** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012.
- **الفضاء العمومي ومواقع شبكات التواصل الاجتماعي: التشظي وإعادة قراءة المفهوم.** أشغال ملتقى دولي. مخبر استخدامات وتلقي المنتجات الإعلامية والثقافية في الجزائر. جامعة الجزائر 3. وهران: جامعة أحمد بن بلة، 2017.
- فيري، جان مارك. **فلسفة التواصل.** ترجمة عمر مهيل. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.
- قوجيلي، سيد أحمد. «فهم الأمنة، مقارنة نقدية للدراسات الأمنية». مجلة **شؤون الأوسط**، العدد 154 (2016).
- كاستلز، مانويل. **سلطة الاتصال.** ترجمة محمد حرفوش. القاهرة: المركز العربي للترجمة، 2014.
- كاستلز، مانويل. **شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت.** ترجمة هايدي عبد اللطيف. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- اللبان، شريف درويش. **مداخلات في الإعلام البديل والنشر الإلكتروني على الإنترنت.** القاهرة: دار العالم العربي، 2011.
- ليفي، بيار. **عالمنا الافتراضي ما هو؟ وما علاقته بالواقع؟** ترجمة رياض الكحال. المنامة: هيئة البحرين للثقافة والآثار.
- المسكيني، فتحي. **الكويطو المجروح: أسئلة الهوية في الفلسفة المعاصرة.** الجزائر: منشورات الاختلاف، 2013.
- هان، بيونغ تشول. **مجتمع الشفافية.** ترجمة بدر الدين مصطفى. المغرب: المركز الثقافي للكتاب، 2019.

- هيوستن، ألبرت. **دليل الصحفي في العالم الثالث**. ترجمة كمال عبد الرؤوف. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، [د.ت].
- ولد خليفة، محمد العربي. **المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية: دراسة في مسار الأفكار وعلاقتها بالهوية ومتطلبات الحداثة والخصوصية والعولمة والعالمية**. الجزائر: موفم للنشر، 2016.
- وولتون، دومينك. **الإعلام ليس توأماً**. بيروت: دار الفارابي، 2012.

الأجنبية

- Bowman, Shayne & Chris Willis. *We Media: How Audiences are Shaping the Future News and Information*. J.D. Lasica (ed.). California: The Media Center, 2003.
- Castells, Manuel & Gustavo Cardoso (eds.). *The Network Society: From Knowledge to Policy* Washington, DC: Johns Hopkins Center for Transatlantic Relations, 2005.
- Fraser, Nancy. «Repenser la sphère publique: Une contribution à la critique De la démocratie telle Qu'elle existe réellement.» Extrait de Habermas and the Public Sphere. Muriel Valenta (trans.) *Hermès*. no. 31 (2001).
- Gillmor, Dan. *We the Media: Grassroots Journalism by the People, for the People*. California: O'Reilly Media, 2004.
- Jurgen Habermas, «L'espace public, 30 ans après.» *Quaderni*. no. 18. Les espaces publics. (Automne 1992).
- le Net, Michel. *Communication publique: Pratique des campagnes d'information*. Paris: la documentation Française, 1993.
- Miège, Bernard. «l'espace public: Au-delà de la sphère politique.» *Hermès*. no. 17 - 18 (1995).
- Negt, Oskar. *L'espace public oppositionnel* Alexander Neumann. Paris: Éditions Payot & Rivages, 2007.
- Pierre Bourdieu, «L'opinion publique n'existe pas.» *Les Temps modernes*. no. 318 (Janvier (1973). Acrimed, at: <https://bit.ly/3iOguHY>
- Zaller, John. *A Theory of Media Politics: How the Interests of Politicians, Journalists and Citizens Shape the News*. Chicago: University of Chicago Press, 1999.